

Distr.: Limited  
7 December 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ١٣ من جدول الأعمال  
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج  
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي  
تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي  
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

اليمن\*: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢٤/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،  
و ١٧٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨٣/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،<sup>(١)</sup> المعتمد في  
القاهرة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وإلى قراراتها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر  
١٩٩٤ و ١٨٨/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ تشير أيضاً إلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي  
للسكان والتنمية<sup>(٢)</sup> على النحو الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية  
والعشرين المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه لغاية ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم  
المبيع A.95.XIII.18)، الفصل ١، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار د/٢١، المرفق.



وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بآء بشأن المتابعة والتنفيذ المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة،

وإذ تلاحظ أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يصل رسمياً إلى نهايته في عام ٢٠١٤، لكن غاياته وأهدافه ما زالت صالحة،

وإذ تُقرر بأن العديد من الحكومات قد لا تتمكن من بلوغ جميع غايات وأهداف برنامج العمل بحلول عام ٢٠١٤،

وإذ تسلّم بأن تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل هو حق سيادي لكل بلد، وفقاً لقوانينه الوطنية وأولوياته الإنمائية، في ظل الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، طبقاً لحقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً،

وإذ تسلّم أيضاً بالصلات الأساسية القائمة بين تنفيذ برنامج العمل وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ أنه رغم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات وأهداف برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التنفيذ في شتى مجالات برنامج العمل،

وإذ تُقرر بأن تنفيذ برنامج العمل يتطلب تعبئة كافية للموارد على الصعيدين الوطني والدولي، إضافة إلى موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع آليات التمويل المتاحة، بما فيها المصادر المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة، وبأنه ليس من المتوقع أن تبلغ الحكومات غايات وأهداف برنامج العمل بمفردها،

وإذ تشدّد على أهمية حماية إنجازات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتصدي للتحديات الجديدة ذات الصلة ولبينة التنمية المتغيرة، وتعزيز إدماج خطة السكان والتنمية في العمليات العالمية ذات الصلة بالتنمية،

١ - تؤكّد على ضرورة التزام الحكومات مجدداً، على أعلى مستوى سياسي، بتحقيق غايات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٢ - تقرّر تمديد برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه<sup>(٢)</sup> ومتابعته إلى ما بعد عام ٢٠١٤ بغرض بلوغ غاياته وأهدافه كاملةً؛

٣ - تقرّر أيضاً عقد دورة استثنائية أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة من أجل تقييم حالة تنفيذ برنامج العمل، وتحديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوبة لتحقيق

غايات وأهداف المؤتمر كاملةً، وتقرّر أيضاً أن تعمل لجنة السكان والتنمية، التي من المقرر أن تعقد في دورتها الرابعة والأربعين مناقشة عامة بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، على ضوء الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر، عمل هيئة تحضيرية للدورة الاستثنائية وتقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٤ - **تؤكد من جديد** أن الدورة الاستثنائية لتقييم حالة تنفيذ برنامج العمل ستجري على أساس برنامج العمل وستتقيد به تماما، ولن تكون فيها إعادة تفاوض بشأن الاتفاقات القائمة الواردة فيه؛

٥ - **تشجع** الحكومات على إجراء استعراضات للتقدم المحرز والمعوقات القائمة في تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات، ولا سيما على الصعيد الوطني وعلى مستوى التعاون الدولي؛

٦ - **تدعو** صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يُجري، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع جميع المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن المؤسسات والخبراء، استعراضاً عملياً لتنفيذ برنامج العمل على أساس البيانات والتحليلات المتّسمة بأعلى مستويات الجودة لحالة السكان والتنمية، مع مراعاة ضرورة اعتماد نهج منظم وشامل ومتكامل في تناول قضايا السكان والتنمية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، تجميع المسائل ذات الصلة التي تمّ تحديدها خلال دورات لجنة السكان والتنمية وإحالتها إلى الحكومات في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مشفوعة بتقرير مفهرس يشير إلى الموضوعات المتكررة والعناصر الرئيسية الواردة فيه؛

٨ - **تدعو** سائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى الإسهام، حسب الاقتضاء، في الدورة الاستثنائية وفي الإعداد لها؛

٩ - **تشدد** على ضرورة المشاركة الفعالة من جانب عناصر المجتمع المدني الفاعلة، وخصوصاً المنظمات غير الحكومية، في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، وعلى ضرورة كفاءة وجود ترتيبات مناسبة مع مراعاة الممارسة والخبرة المكتسبة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حتى تقدم تلك العناصر المساهمات الموضوعية وتشارك مشاركة فعالة في الدورة الاستثنائية، وتدعو في هذا السياق رئيس الجمعية العامة إلى أن يقترح على الدول

الأعضاء، بالتشاور مع هذه الدول، الطرائق المناسبة لمشاركتها بصورة فعالة في الدورة الاستثنائية؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً مرحلياً عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية؛

١١ - **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين بنداً فرعياً بعنوان "متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".